

فهرس

رقم الصفحة

مقدمة:

١	١- موضوع البحث
٢	٢- أهمية البحث
٣	٣- خطة الدراسة

فصل تمهيدى

في التعريف بمراجع الحسابات وتحديد مهامه

المبحث الأول

في التعريف بالمراجعة وبيان مدى أهميتها

٥	أولاً: تعريف المراجعة
٥	ثانياً: التمييز بين عمليات المراجعة وغيرها من العمليات
٦	ثالثاً : أهمية المراجعة للأطراف المختلفة
٧	رابعاً: الشروط الواجب توافرها في تقرير المراجع
٨	خامساً: مشتملات تقرير مراجعة الحسابات

المبحث الثاني

في التعريف بمراجع الحسابات وتحديد مهامه و اختصاصاته في القانونين المصري والفرنسي

١١	٠٠	أولاً: في التعريف بالمحاسب القانوني وتحديد مهامه و اختصاصاته
١٥	٠٠٠٠٠٠٠	ثانياً: في التعريف بمراقب الحسابات وتحديد مهامه
٢٠	٠٠٠٠٠٠٠	ثالثاً: تعريف مراجع الحسابات وتحديد مهامه
٢٣	٠٠٠٠٠٠٠	رابعاً: التمييز بين مراجع الحسابات ومراقب الحسابات
٢٥	٠٠٠٠٠	خامساً: المعايير المهنية التي تحكم عمل مراجع الحسابات

المبحث الثالث

حقوق وواجبات مراجع الحسابات

٢٧	أولاً: حقوق المراجع
٢٩	ثانياً: واجبات المراجع
٣٢	ثالثاً: مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي عن أنظمة الرقابة الداخلية

المبحث الرابع

الطبيعة القانونية لوظيفة مراجع الحسابات ومدى ارتباطها بمسؤوليته الجنائية

٣٤	<u>أولاً: الطبيعة القانونية لوظيفة مراجع الحسابات</u>
٣٤	١- الصفة التعاقدية لمهمة مراجع الحسابات
٣٥	٢- القواعد الفنية التي يجب على مراجع الحسابات مراعاتها أثناء قيامه بعمله
٣٦	٣- تعبير مراجع الحسابات عن مدى صحة وسلامة الحسابات ومسؤوليته المهنية والقانونية عنها
٣٧	<u>ثانياً: مظاهر الارتباط بين أعمال المحاسبة والمسؤولية الجنائية لمراجعي الحسابات</u>
٣٨	١- المهام المحاسبية لمراجع الحسابات أثناء إعداد التقرير
٣٩	٢- فساد المعلومات المقدمة إلى مراجع الحسابات
٣٩	٣- طبيعة فحص المستندات
٤٢	٤- التضامن في الالتزامات المالية الناتجة عن المسؤولية الجنائية لمراجع الحسابات

المبحث الخامس

حدود الأنشطة القانونية المباحة لمراجع الحسابات

٤٤	أولاً: حدود الأنشطة القانونية المباحة لمراجع الحسابات في القانون المصري
٤٥	ثانياً: حدود الأنشطة القانونية المباحة لمراجع الحسابات في القانون الفرنسي:
٤٦	• نطاق الاستشارات القانونية المسموح بها لمراجع الحسابات والتي تختلف عن إبرام التصرفات القانونية المحظورة عليه
٤٨	• مؤلف القضاء الفرنسي من القيام بأعمال الاستشارات القانونية المرتبطة بمهمة المحاسبة والمراجعة من جانب مراجعي الحسابات

٤٨	*موقف القضاء الجنائى من هذا الموضوع
٥٠	*موقف القضاء المدنى من هذا الموضوع

الباب الأول

الجرائم التي يرتكبها مراجع الحسابات خلال ممارسته لمهنته
بصفته فاعلاً أصلياً لها (المسئولية بصفة الفاعل الأصلي)

الفصل الأول

الجرائم المرتبطة باخفاء معلومات تتعلق بعمل مراجع الحسابات المهني

المبحث الأول

جريمة إفشاء سر المهنة

المطلب الأول : في التعريف بسر المهنة.

٥٥	أولاً: مفهوم سر المهنة
٥٦	ثانياً: الشروط التي يجب توافرها في السر المحظور إفشائه
٥٧	ثالثاً: نطاق سر المهنة في مجال عمل مراجع الحسابات
ـ موقف القانون المصرى من سر المهنة في مجال عمل مراجع الحسابات		
٥٩	ـ موقف القانون الفرنسي من التزام مراجع لحسابات بسر المهنة
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للسر المحمي.		

٦١	أولاً : طبيعة الالتزام محل السرية
٦٣	ثانياً: نطاق الحماية التي يكفلها سر المهنة
ثالثاً: مسئولية كل من الصحفى ومراجع الحسابات في حالة إفشاء سر المهنة بواسطة النشر الصحفى		
٦٥	رابعاً: سر المهنة وحقوق الدفاع لمراجع الحسابات
خامساً: توزيع السرية بين مراجع الحسابات وبعض الأشخاص المتصلين بالسر		
٦٩	المطلب الثالث: لركن المسئولية الجنائية عن جريمة إفشاء سر المهنة
٦٩	أولاً: توافر صفة في الفاعل
٦٩	ثانياً: الركن المادي
٦٩	الأول: إعطاء الغير بيانات أو معلومات سرية عن العميل
الثاني: تمكين الغير من الإطلاع على بيانات أو معلومات سرية عن العميل		
٧٢	

٧٢	الشروع في الإفشاء
٧٢	ثالثاً: الركن المعنوي
٧٣	عقوبة الإفشاء

المبحث الثاني

الجرائم المرتبطة بإخفاء بعض المعلومات في حالتى الشهادة والإبلاغ عن الجرائم

مدى حجية الالتزام بسر المهنة في الحالات التي لا يوجب فيها القانون الالتزام بالسرية	٧٤
لولا: مدى التزام مراجع الحسابات بالاحتفاظ بسر المهنة في حالتى الشهادة والإبلاغ عن الجرائم	٧٤
ثانياً: نطاق التزام مراجع الحسابات بالاحتفاظ بسر المهنة في حالتى الشهادة والإبلاغ عن الجرائم في القانون المصري	٧٨
ثالثاً: مدى التزام مراجع الحسابات بالاحتفاظ بسر المهنة في العمليات المرتبطة بمصلحة الجمارك والضرائب ، ومدى صحة الحجز المرتبط بهذه العمليات	٧٩
١-الأعمال القانونية لمرتقبة بالحجز	٧٩
٢-حق التفتيش والجز لصالح مصلحة الضرائب	٧٩
٣-المعلومات المرتبطة بمصلحة الجمارك	٨٠

المبحث الثالث

جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنائية أو جنحة

٨١	١-تعريف فعل الإخفاء
٨١	٢-مصدر الأشياء محل الإخفاء
٨٢	٣-لرkan جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنائية
٨٣	٤-العقوبة المقررة لهذه الجريمة

المبحث الرابع

جريمة غسيل الأموال

المطلب الأول: ماهية جريمة غسيل الأموال.

لولاتتعريف غسل الأموال	85
ثانياً: التكيف القانوني لمساهمة مراجع الحسابات في جريمة غسل الأموال	86
تطبيق القواعد العامة للاشتراك على أعمال مراجع الحسابات ..	86
ثالثاً: أسلان العقاب عن جريمة غسل الأموال في القانونين المصري والفرنسي	88

المطلب الثاني: أركان جريمة غسل الأموال.

الركن الأول: الشرط المفترض	90
الركن الثاني: الركن المادي	93
السلوك الإجرامي في التشريع المصري لغسل الأموال	96
السلوك الإجرامي في التشريع الفرنسي لغسل الأموال	97
محل الجريمة	98
المسؤولية الجنائية عن الامتناع في جرائم غسل الأموال	99
لولا: الشروط التي يجب أن تتوافر في الامتناع	100
ثانياً: موقف التشريع الفرنسي والمصري امتناع مراجع الحسابات عن الإخلال بالعمليات المشبوهة	100
الركن الثالث: الركن المعنوي	103
الجهل أو الغلط في العناصر الواقعية لجريمة غسل الأموال يعفى مراجع الحسابات من المسؤولية الجنائية	107
ليل الإثبات على عدم شرعية الأموال المغسولة	108
المسؤولية الجنائية لشركات المراجعة باعتبارها أحد الأشخاص المعنوية	108

المطلب الثالث: العقوبة المقررة عن جرائم غسل الأموال.

١- عقوبة السجن	111
٢- عقوبة الحبس	112
٣- عقوبة الغرامة	113
٤- عقوبة المصادرية	114
العقوبات التبعية والتكميلية	114
العقوبات التكميلية التي توقع على الشخص المعنوي في حالة تحقق مسؤوليته عن غسل الأموال	117
الإعفاء من العقاب في جرائم غسل الأموال	119

المطلب الرابع: الجرائم الملحة بجريمة غسل الأموال

أولاً: الجرائم المتعلقة بالسجلات والتى يساهم مراجع الحسابات فى ارتكابها ١٢٠
ثانياً: جريمة الإفصاح عن معلومات خاصة بجرائم غسل الأموال ١٢١
ثالثاً: العقوبات المقررة للجرائم الملحة بغسل الأموال ١٢٣

الفصل الثاني

الجرائم التي يرتكبها مراجع الحسابات أثناء إعداده تقرير المراجعة

المبحث الأول

الحق في الحبس والحق في المقاصلة وجريمة خيانة الأمانة

الركن الأول: محل الجريمة ١٢٦
الركن الثاني: الركن المادى ١٣٠
*التفرقة بين جريمة خيانة الأمانة أو سوء الائتمان وجريمة إساءة استعمال أموال الشركة ١٣٢
الركن الثالث: ركن الضرر ١٣٣
الركن الرابع : القصد الجنائى ١٣٤
أولاً: الحق في الحبس وعدم مسؤولية مراجع الحسابات عن جريمة خيانة الأمانة ١٣٥
ثانياً: الحق في المقاصلة ومدى اعتباره سبباً لعدم العقاب على جريمة خيانة الأمانة ١٣٨

المبحث الثاني

الجرائم المرتبطة بالغش في القوائم المالية

المطلب الأول

في ماهية الغش في القوائم المالية

تعريف الغش في القوائم المالية ١٤٠
مسؤولية اكتشاف الغش ١٤١

المطلب الثاني

الأحكام العامة لجرائم الغش في القوائم المالية

أولاً: الركن المادى ١٤٤
*بعض الأمثلة للركن المادى للجرائم المرتبطة بالغش في القوائم المالية ١٤٧

(أ) جريمة وضع تقرير كاذب وتعدي المراجع إثبات وقائع مادية كاذبة	١٤٨
(ب) الجرائم المرتبطة بالأخطاء المتصلة باتباع طرق محاسبة غير سليمة	١٤٩
(ج) جريمة الامتناع عمدًا عن ذكر وقائع معينة جوهرية	١٥٢
ثانياً: لركن المعنوي	١٥٤
• التمييز بين دور مراجع الحسابات ودور مراقب الحسابات في جريمة الاشتراك في عدم إعطاء تقرير محاسبي صحيح في جرائم الشركات	١٥٧

المطلب الثالث

العقوبة المقررة لجرائم الغش في القوائم المالية

١٥٩ لولا: العقوبة المقررة لجرائم الغش في القوائم المالية في مصر	
١٦٠ ثانياً: العقوبة المقررة لجرائم الغش في القوائم المالية في فرنسا	

المبحث الثالث

جرائم القيام بأعمال مراجع الحسابات بالرغم من عدم أحقيته في ذلك	
١٦١ لولا: لرkan الجريمة	١٦١
١٦١ ١- لركن المادى	١٦١
١٦٣ ٢- لركن المعنوي	١٦٣
١٦٤ ثانياً: العقاب المقرر لهذه الجريمة	١٦٤

المبحث الرابع

جرائم التهرب الضريبي

١٦٥ لرkan الجرائم الضريبية	١٦٥
١٦٥ ١- لركن المادى	١٦٦
١٦٦ تحديد الملزم باداء الضريبة	١٦٦
١٦٦ تعريف الإهارض الضريبي	١٦٧
١٦٧ أهمية اعتماد مراجع الحسابات الخارجي للإهارض الضريبي في القانون	
أولاً: مسؤولية مراجع الحسابات عن عدم صحة الإهارض الضريبي في القانون	
١٧١ المصرى	١٧١
على من يقع عبء إثبات المخالفات في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يتصدّر	
الضرائب على الدخل	١٧٣
ثانياً : مسؤولية مراجع الحسابات عن عدم صحة الإهارض الضريبي في	
١٧٣ القانون الفرنسي	١٧٣

١٧٤	بعض صور الركن المادى فى القانون الفرنسي
١٧٤	١- تسجيل المصروفات بطريقة غير صحيحة
١٧٥	٢- جريمة الإغفال أو عدم القيد في الحساب
١٧٦	ثانياً: الركن المعنوي
١٧٦	العقوبة المقررة على عدم صحة الإقرار الضريبي
١٧٦	٢٠٠٥	أولاً: في قانون الضريبة على الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ١٩٩١
١٧٧	ثانياً: العقوبات المقررة في القانون الفرنسي

المبحث الخامس

الجرائم التي ترتكب ضد مراجع الحسابات قبل و أثناء إعداد التقرير

١- جريمة تعين المراجع والتعاقد معه على القيام بالمراجعة بالمخالفة لأحكام القانون	١٧٧
عدم جواز الجمع بين مهنة مراجع الحسابات (المحاسب القانوني) و مراقب الحسابات في الشركات المساهمة	١٧٨
- جريمة عدم تمكين المراجعين من الإطلاع على الدفاتر والأوراق	١٧٩

الباب الثاني

الجرائم التي يرتكبها مراجع الحسابات خلال ممارسته لمهنته
بصفته شريكًا فيها

الفصل الأول

الأحكام العامة للاشتراك

ماهية الاشتراك أو المساعدة الجنائية التبعية	١٨٢
---	-------	-----

المبحث الأول

أركان الاشتراك

الركن الأول: الركن الشرعي	١٨٤
الركن الثاني: الركن المادي	١٨٥
- سلوك الشريك	١٨٥
تعريف الخطأ في القوائم المالية	٢٨٦
• مسؤولية مراجع الحسابات الخارجى عن منع وتصحيح الأخطاء	١٨٦

١٨٧	أنواع الأخطاء المحاسبية التي يتم ارتكابها
١٨٨	الإجراءات الواجب على المراجع اتباعها في حالة احتمال وقوع أخطاء
١٨٩	بـ- نتيجة الاشتراك
١٨٩	جـ- علاقة السببية بين نشاط الشريك والجريمة
١٩٠	الركن الثالث: الركن المعنوي
١٩٥	دور ال巴عث في جرائم مراجع الحسابات

البحث الثاني

الاشتراك بطريق الامتناع

١٩٦	أولاً: تعريف الامتياز
١٩٧	ثانياً: عناصر الامتياز
١٩٧	ثالثاً: علاقة السببية بين الامتياز والنتيجة الإجرامية
٢٠٣	رابعاً: استقلال محاكمة الشركاء عن محاكمة الفاعلين
٢٠٣	أ- موقف القانون المصري
٢٠٤	ب- موقف القانون الفرنسي

الفصل الثاني

بعض، ص ٢، الاشتراكية، ساهم بها مراجع الحسابات في جرائم العملاء

٢٠٥ مفهوم الاشتراك بالتجطية على جرائم العملاء
المبحث الأول

الاشتراك في جرائم الغش الضريبي

٢١٧	نفيها: النكبة الإجرامية
٢١٧	الركن الثالث: الركن المعنوي
٢١٩	العقوبات المقررة للاشتراك في جرائم الغش الضريبي
٢١٩	لولا: العقوبات المقررة في القانون المصري
٢٢٠	ثانياً: العقوبات المقررة في القانون الفرنسي
٢٢٠	حدود مهمة مراجع الحسابات كمستشار محاسبى لتوفى الأخطاء
٢٢٢	الناتجة عن هذه الجرائم

المبحث الثاني

جريمة التهريب الضريبي الجمركي

٢٢٤	١-الركن المادى:
٢٢٤	صور السلوك الإجرامي في جريمة التهريب الضريبي الحقيقي
٢٢٥	صور السلوك الإجرامي في جريمة التهريب الضريبي الحكيم
٢٢٨	٢-الركن المعنوي:
٢٢٩	المساواة بين القصد العمدى والخطأ غير العمدى
٢٣٠	العقوبة
٢٣٠	لولا: العقوبة في قانون الجمارك المصري
٢٣٣	ثانياً: العقوبة في قانون الجمارك الفرنسي

المبحث الثالث

جريمة إساءة استعمال أموال الشركة

٢٣٦	لولا: الركن المادى
٢٣٧	لولا: الاستعمال للمغایر لمصلحة الشركة
٢٣٨	ثانياً: تحقيق أغراض شخصية
٢٤١	الركن الثاني: الركن المعنوي
٢٤٣	هل بعد الاشتراك في توزيع الأرباح الوهمية من جرائم إساءة استعمال
٢٤٤	أموال الشركة
٢٤٥	العقوبة المقررة لهذه الجرائم

المبحث الرابع

مسؤولية مراجع الحسابات عن جرائم البورصة

الركن الأول: الركن المادى ٢٤٧
ومن أمثلة الجرائم ذات السلوك الايجابي التي يرتكبها مراجع الحسابات في التشريع الفرنسي ٢٤٧
ومن أمثلة الجرائم ذات السلوك الايجابي التي يرتكبها مراجع الحسابات في التشريع المصرى ٢٤٩
ومن أمثلة جرائم السلوك السلبي في جرائم سوق رأس المال في التشريع الفرنسي ٢٥٠
ومن أمثلة جرائم السلوك السلبي في جرائم البورصة (سوق رأس المال) في التشريع المصرى ٢٥٠
النتيجة الإجرامية في جرائم سوق المال ٢٥١
الركن الثاني : الركن المعنوى ٢٥٢
بعض تطبيقات جرائم البورصة ٢٥٢
أولاً: جرائم تزيف وتحريف المعلومات المتعلقة بسوق المال ٢٥٢
ثانياً: جرائم الامتناع عن الإخطار والإعلان عن المعلومات المؤثرة في الموقف المالي للشركة ٢٥٥
ثالثاً: جريمة التعامل بناء على معلومة جوهيرية غير معلنة ٢٥٧
رابعاً: الاشتراك في ترويج وتزوير المعلومات المغلوطة في السوق ٢٦٣

المبحث الخامس

الجرائم التي ترتكب ضد الغير

المطلب الأول

الاشتراك في موضوع التصب

٢٦٧	١ - الركن المادى
٢٧٠	مساهمة مراجع الحسابات في التسديد الوهمي لرأسمال الشركة
٢٧١	٢- الركن المعنوى
٢٧٢	* العقوبة المقررة لهذه الجريمة

المطلب الثاني

الاشتراك في الإفلات الجنائي

مسئوليية مراجع الحسابات عن جرائم الإفلات (الإفلات بالتدليس)

٢٧٣	أولاً: الشرط المفترض في تجريم التدليس
٢٧٥	ثانياً: الركن المادى

٢٧٥	• أحكام جريمة الإفلات الجنائي في القانون المصري
٢٧٨	مسئوليّة مدير الشركة عن التفاف بالتلبس
٢٨٠	• أحكام جريمة الإفلات الجنائي في القانون الفرنسي
٢٨٢	ثالثاً: الركن المعنوي
٢٨٤	العقوبة

الفصل الثالث

المسئولية الجنائية لمراجع الحسابات ومدى اتساقها مع القواعد العامة للمسئولية في قانون العقوبات

المبحث الأول

المسئولية الجنائية لمراجع الحسابات ومبدأ شخصية المسئولية الجنائية

٢٨٥	أولاً: مفهوم مبدأ شخصية المسئولية الجنائية
٢٨٦	ثانياً: الأساس القانوني لمبدأ شخصية المسئولية الجنائية
٢٨٨	ثالثاً: الإسناد المادي والمعنوي للفعل هو قوام المسئولية الشخصية
٢٩٠	رابعاً: أساس شخصية المسئولية الجنائية في أعمال مراجع الحسابات

المبحث الثاني

وسائل دفع المسئولية الجنائية عن مراجع الحسابات

٢٩٢	أولاً: الوسائل العامة التي تدفع المسئولية الجنائية عن مراجع الحسابات
٢٩٣	ثانياً: الوسائل الخاصة لدفع المسئولية
٢٩٣	١- الغلط في القانون ولثره في دفع المسئولية الجنائية
٢٩٤	٢- الغلط في الواقع ولثره في نفي المسئولية الجنائية
٢٩٥	خاتمة